الأنباء
الاربعاء 7 سبتمبر 2016

بهدف تسهيل إجراءات المعاملات المصرفية لعملاء البنك

«الوطني» و«المعلومات المدنية» يوقعان بروتوكول تعاون لتفعيل التوقيع الإلكتروني

خلال توقيع البروتوكول بين شيخة البحر مع مساعد العسعوسي

صورة جماعية مع عدد من قيادات البنك والهيئة

البحر: «الوطني» يرحب بالمبادرات الهادفة لضمان راحة عملائه

العسعوسي: التعاون مع «الوطني» لتعزيز الربط الإلكتروني بين القطاعين العام والخاص

وقع بنك الكويت الوطني والهيئة العامة للمعلومات المدنية بروتوكول تعاون مشترك والخاص بالتوقيع الالكتروني بهدف تسهيل المعاملات المصرفية لعملاء البنك، وذلك في خطوة مهمة ومكملة في مجال الربط الالكتروني بين المؤسسات في الكويت لمواكبة التطور التقني.

وجرى توقيع العقد في مبنى الهيئة بين كل من نائب الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني شيخة البحر والمدير العام للهيئة العامة للمعلومات المدنية مساعد العسعوسي، وبحضور كل من مدير عام مجموعة العمليات وتقنية المعلومات في البنك ديميتريوس كوكوسوليس وقيادات من البنك الوطني والهيئة.

وتضمنت مذكرة التفاهم المشتركة توفير التوقيع الالكتروني لموظفي البنك، توفير كاونتر في احدى فروع البنك لتقديم الخدمة لعملاء البنك، تفعيل الخدمة على نماذج البنك، بالإضافة الى تحديث بيانات البطاقة المدنية لعملاء الوطني على القنوات الالكترونية.

ويتيح البروتوكول لعملاء بنك الكويت الوطني القيام بجميع اعمالهم المصرفية، من دون ان يضطروا لمراجعة أي من فروع البنك بأنفسهم، الامر الذي من شأنه توفير الكثير من الوقت والجهد.

وقالت البحر: إن هذا التعاون الجديد مع الهيئة العامة للمعلومات المدنية يعتبر خطوة مهمة في مجال الربط الالكتروني بين مؤسسات القطاعين الحكومي والخاص، ويهدف هذا التعاون إلى تطوير نوعية الخدمات المقدمة للعملاء من خلال تسهيل اجراءات معاملاتهم وتوفير الوقت والجهد المطلوب لإتمامها.

وأضافت البحر أن «الوطني» يرحب دوما بالمبادرات التي ما من شأنها الحفاظ على جودة الخدمة والهادفة إلى مواكبة التطور التقني وفق اعلى معايير الأمان والجودة لضمان راحة عملائه. وبموجب هذا التعاون، سيتمكن عملاء بنك الكويت الوطني من القيام بجميع معاملاتهم إلكترونيا بكل سهولة وسرعة ومرونة.

بدوره، أكد العسعوسي أن هذا التعاون مع بنك الكويت الوطني يأتي في إطار تعزيز الترابط الإلكتروني بين القطاعين العام والخاص والتحول نحو انجاز المعاملات إلكترونيا.

واشار العسعوسي الى الجهود المبذولة من جانب هيئة المعلومات المدنية وبنك الكويت الوطني لإنجاز هذه الخطوة وتذليل العقبات والمعوقات امامها، موضحا أنه من شأن هذا البروتوكول تحقيق استفادة لأكبر عدد من عملاء البنك، ويوفر على العميل الحاجة لزيارة البنك لإتمام معاملاته وهو ما من شأنه أيضا المساهمة في تخفيف الضغط عن الفروع وضمان انجاز الخدمة بأسرع وقت.

خيانة الموظفين لأماناتهم تفقد الشركات 6٪ من عوائدها

«وثاق»: السرقات تمثل 20٪ من أسباب الإفلاس التجاري للشركات

قالت شركة وثاق للتأمين التكافلي، إن السرقات التي تتم داخل المؤسسات التجارية قد تكون مدمرة للغاية لأصحاب الأعمال، إذ تمثل تلك السرقات 20٪ من أسباب الإفلاس التجاري للشركات حول العالم، وذلك بحسب «جمعية الإدارة الأميركية» التي أكدت أيضا أن خيانة الموظفين لأماناتهم تتسبب بفقدان الشركات 6٪ من عائداتها السنوية.

وأضافت الشركة في بيان صحافي، أن من الطرق المقترحة للوقاية من هذا النوع من السرقات، قيام الشركات بعدد من الإجراءات أبرزها، وضع ضوابط محاسبية فعالة تعتمد على المراجعات المتكررة، ووضع حوافز تشجع الموظف الشاهد على سرقة ما، على التقدم بشكوى دون خوف، إضافة إلى وضع نموذج لنظام يدعم سلوك الموظف الكفء.

وذكرت أنه يمكن للشركات عمل وثيقة تأمين خاصة تضمن لها تغطية مجموعة من الأخطار مثل اختلاس الموظف، والتزوير، وسرقة الموظف، واحتيال الحاسب الآلي، واحتيال التحويلات البنكية، والسطو.

وفي هذا الصدد، أوضح الرئيس التنفيذي للشركة بالوكالة، عبدالرحمن السويدان، أن الخسائر المحتملة بسبب أعمال السرقة تعتمد على طبيعة وحجم وموقع الأعمال التجارية، لافتا إلى أن تلك الأعمال قد تتعرض للسرقة من خارج الشركة بالإكراه، أو قد تتعرض للسرقة أو الخيانة من داخلها من قبل بعض الموظفين.

وأشار السويدان إلى أنه على الشركات القيام بالتأمين ضد السرقة، كما يجب عليها القيام ببعض الإجراءات الاحترازية للحماية من مخاطر السرقة التي قد تحدث من خارجها، مثل تركيب الأقفال الجيدة، وأبواب الحماية ذات الأطر الحديدية، واستخدام الإضاءة الكافية بعد الغلق، وتركيب أجهزة الإنذار الفعالة للأماكن المحتمل اختراقها، وتركيب كاميرات حركة وتسجيل، وتركيب قضبان على النوافذ، وتدريب الموظفين، وتقليل النقد في الخزنة ولدى الموظفين.

وأفاد السويدان بأن من الجوانب المقلقة التي تعود على أرباب العمل بالخسائر المادية والمعنوية المحبطة، مخاطر اصابات العمل، موضحا أن أفضل طريقة للحد من تكاليف هذه الاخطار هي منع حدوثها في المقام الأول.

عبدالرحمن السويدان

الإمارات: ندرس قانون إفلاس للأفراد

أكد وزير الدولة للشؤون المالية الإماراتي عبيد الطاير أن قانون الإفلاس موجه للشركات الخاضعة تحت أحكام الشركات التجارية، ولا يشمل الأفراد الذين تعثروا في السداد.

وكشف الطاير أن تطبيق قانون الإفلاس سيكون بعد 3 أشهر من نشره في الجريدة الرسمية، متوقعا أن يتم نشره بعد أسبوعين.

كما كشف وزير الدولة للشؤون المالية الإماراتي لـ «العربية» أنه يتم حاليا إعداد مشروع قانون الإعسار الخاص بالأفراد، متوقعا الانتهاء منه خلال 12 شهرا.

من جانبه، قال الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس الوزراء الإماراتي، في تغريدة على موقع تويتر، إن القانون يهدف إلى تشجيع الاستثمار وتيسير عمل الشركات التجارية.

تقرير: استقرار قطاع العقارات في الكويت

أشار تقرير لـ ventures Onsite إلى أن قطاع العقارات في الكويت سيشهد استقرارا في النصف الثاني من 2016.

وتوقع التقرير أن يبقى السوق العقاري بالخليج مرنا رغم تقلب أسعار النفط، وقد يسجل نموا طفيفا بنهاية 2016.

وذكر التقرير أن هناك مشاريع ضخمة ستدعم القطاع في المنطقة، على رأسها تلك المرتبطة بتنظيم حدثي «دبي إكسبو 2020» وكأس العالم 2022 في قطر.

وكشفت ventures Onsite أن 63٪ من أثرياء المنطقة ينوون الاستثمار بالعقارات خلال العام الحالي، مشيرة إلى أن الإمارات ستبقى الوجهة المفضلة للاستثمارات العقارية نتيجة ارتفاع عدد السكان، وتنظيم «دبي إكسبو 2020» المرتقب، إضافة إلى صدور قانون العقارات الجديد في أبوظبي.

وقال التقرير ان ميزانية السعودية للعام 2016 ستكون لها انعكاسات على القطاع العقاري، غير أنه توقع إضافة مساكن بأسعار معقولة.

أما في قطر، فتوقع التقرير أن تستقر السوق العقارية في البلاد لفترة طويلة، بدعم من الإنفاق على المشاريع المتعلقة بتنظيم كأس العالم 2022، فيما سيحفز خفض الإنفاق الحكومي في عمان الشراكة بين القطاعين العام والخاص في قطاع العقارات، كما أنه من المتوقع أن تتحسن معدلات النمو في البحرين خلال السنوات المقبلة، ما سيسهم في جذب المستثمرين.

اليوان لأدنى مستوى منذ 6 سنوات

انخفض اليوان الصيني أمام الدولار خلال تعاملات امس، إلى قرب أدنى مستوى له في 6 سنوات، وسط تكهنات بتخفيف البنك المركزي لسياساته عقب انتهاء قمة مجموعة العشرين التي تجتمع في مدينة هانغتشو.

وتزايدت التكهنات مؤخرا حول احتمالات تدخل البنك المركزي لدعم العملة بعدما انخفضت إلى مستوى 6,7 مقابل الدولار للمرة الأولى منذ سبتمبر 2010 في يوليو الماضي.

وانخفض اليوان بنسبة 0,6٪ مقابل الدولار منذ بداية أغسطس، حيث فشلت البيانات الصينية في تهدئة المخاوف بشأن اقتصاد البلاد.

وتراجعت العملة الصينية مقابل الدولار بنسبة 0,05٪ إلى 6,678 يوان، وذلك بعدما سجلت انخفاضا أثناء التعاملات بنسبة 0,2٪ قرب مستوى 6,7 مقابل الدولار.

هل تنافس «بيتكوين» العملات الرسمية؟

حلل معهد «سويفت» في ورقة بحثية جديدة ما إذا كانت العملة الافتراضية المعروفة باسم «بيتكوين» ستزاحم العملات الرسمية في العالم.

وقال البحث الذي يحمل عنوان «العملات الافتراضية: وسيلة تبادل أم أصول مضاربة؟»، العلاقة الدينامية بين العملات الافتراضية مثل «بيتكوين»، وبين العملات الرسمية، ويقيم أية مخاطر آنية تشكلها العملات الافتراضية على الاستقرار النقدي أو المالي أو الاقتصادي.

وجاء في أبرز النتائج التي توصل إليها البحث أنه من المستبعد أن تزاحم العملات الافتراضية العملات الرسمية، حيث ان وقع الأسعار للمضاربين في العملات الافتراضية يؤثر سلبا على خاصيتها كوسيلة للتداول، ويصبح من المستبعد أن تزاحم العملات الرسمية الحالية مثل الدولار الأميركي.

ووجد البحث أن العملات الافتراضية لا تشكل مخاطر جسيمة مباشرة، إذ ذكر أن تصميم وحجم أسواق العملات الافتراضية مثل «بيتكوين»، لا تشكل خطرا مباشرا على الاستقرار النقدي أو المالي أو الاقتصادي.

وذكر البحث أيضا أن عملة «بيتكوين» تستخدم في الغالب كاستثمار للمضاربة. ويدعم التحليل التجريبي لأسعار «بيتكوين» ولحسابات المستخدمين (المحافظ) هذه النتيجة النظرية، ويجد أن «بيتكوين» تستخدم في الغالب كاستثمار للمضاربة بدلا من وسيلة للتداول.

كما استخلص البحث أنه لا يوجد علاقة متبادلة بين «بيتكوين» وفئات الأصول التقليدية، حيث بين أن عائدات «بيتكوين» لا ترتبط بعلاقة تبادلية مع فئات الأصول التقليدية مثل الأسهم والسندات والسلع في الأوقات الطبيعية وكذلك في فترات الاضطرابات المالية.

متوسط ارتفاع أسعار المستهلك المتوقع خلال 2016 سيبلغ 3٪

«الوطني»: تضخم الإيجارات بالكويت يقفز لـ 5٪ في يوليو

قال تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني ان معدل التضخم في أسعار المستهلك خلال شهر يوليو الماضي قد حافظ على مستواه عند 3,1٪ على أساس سنوي دون تغيير وذلك تماشيا مع ثبات الأسعار في معظم المكونات، واستمر التضخم في أسعار المواد الغذائية أيضا بالتراجع لاسيما مع عودة أسعار المواد الغذائية العالمية للانكماش.

وأضاف تقرير «الوطني» ان معدل التضخم الأساسي الذي يستثني أسعار المواد الغذائية العالمية ظل دون تغيير ولكنه سجل ارتفاعا طفيفا ليصل إلى 3,5٪ على أساس سنوي، ومع استقرار التضخم في معظم المكونات فإننا نتوقع أن يبلغ متوسط التضخم السنوي 3٪ خلال العام 2016 مسجلا تراجعا طفيفا مقارنة مع متوسط العام 2015 والبالغ 3,3٪.

وأشار التقرير الى ان التضخم في أسعار المواد الغذائية استمر بالتراجع خلال يونيو تماشيا مع انكماش أسعار المواد الغذائية العالمية، حيث استقر التضخم في أسعار المواد الغذائية المحلية عند 1,2٪ على أساس سنوي في يوليو.

وتشير وكالة البحوث السلعية إلى تراجع التضخم في أسعار المواد الغذائية في يوليو بواقع 4,2٪ على أساس سنوي وهي اعلى نسبة تراجع منذ 4 أشهر وذلك نتيجة ارتفاع كميات عرض القمح والزيت النباتي. وقد انعكس تراجع التضخم في المواد الغذائية على أسعار السلع غير المعمرة والذي سجل تراجعا حادا خلال هذا العام مع ثباته قليلا حاليا تماشيا مع وتيرة تضخم المواد الغذائية المحلية.

4٪ تراجع بأسعار الأغذية العالمية.. التراجع الأعلى منذ 4 أشهر

ثبات التضخم بالكويت عند 3,1٪ على أساس سنوي في يوليو

ارتفاع الذهب يقفز بتضخم المجوهرات لـ 1,2٪

وتراجع ايضا التضخم قليلا في مكون المفروشات ومعدات الصيانة خلال شهر يوليو بينما استمر مكون الملابس والأحذية بالتراجع، فقد تراجع مكون المفروشات ومعدات الصيانة قليلا في يوليو ليصل إلى 2,6٪ على أساس سنوي بعد أن شهد استقرارا لأربعة أشهر متتالية. وشهد مكون الملابس والأحذية بعض الارتفاع في يوليو ولكنه ظل متراجعا عند 0,5٪ على أساس سنوي. ولا تزال قوة الدينار والحسومات الموسمية تساهم في كبح التضخم في هذا المكون.

واستقر التضخم في مكون الخدمات فيما عدا مكون خدمات المسكن خلال شهر يوليو، إذ ارتفع التضخم في هذا المكون الذي يشكل تضخم الإيجارات السكنية معظمه إلى 5,1٪ على أساس سنوي في يوليو. ومع استثناء التضخم في خدمات المسكن فإنه يستقر عند 1,6٪ على أساس سنوي خلال الفترة ذاتها.

وقفز معدل التضخم في مكونات السلع والخدمات الأخرى خلال شهر يوليو، إذ تسارع التضخم في هذا المكون الذي يشمل السلع المستوردة مثل مستحضرات التجميل والمصوغات والمجوهرات ليصل إلى 1,2٪ على اساس سنوي في يوليو مقارنة مع 0,5٪ على أساس سنوي في يونيو، وذلك بعد أن شهد ركودا لأشهر عديدة. وتعزى هذه القفزة في التضخم إلى ارتفاع أسعار المصوغات والمجوهرات بعد الانتعاش الذي شهدته أسعار الذهب في يوليو.

وظل معدل التضخم في مكون المطاعم والفنادق كما هو دون تغيير عن مستوى شهر يونيو الذي شهد خلاله أعلى مستوياته منذ 7 أشهر عند 4,1٪ إثر عوامل موسمية. وعادة ما يشهد التضخم في هذا المكون قفزة خلال موسم فصل الصيف (خاصة المطاعم والمقاهي) لاسيما خلال عطلة العيد.

وتراجعت أسعار مكون النقل والمواصلات للشهر السابع على التوالي خلال شهر يوليو وذلك بواقع 1,9٪ على أساس سنوي دون أي تغيير عن وتيرته في شهر يونيو. إذ بدأ التضخم في هذا المكون بالتراجع منذ العام 2009 تقريبا نتيجة لتراجع نمو أسعار السيارات والسفر الذي يعد المكون الوحيد الذي سجل انكماشا.

فقد استمرت أسعار السيارات والسفر بالتراجع إثر الضغوطات الناجمة عن تراجع المبيعات وزيادة التنافسية وزيادة العروض. وبالفعل فقد تراجعت أسعار السفر بنسبة قياسية بلغت ـ7,4٪ على أساس سنوي في يوليو وارتفعت أسعار السيارات بنحو 0,6٪ على أساس سنوي فقط خلال الفترة ذاتها.

«المركز»: تراجع البورصات الخليجية في أغسطس

أصدر المركز المالي الكويتي «المركز» مؤخرا تقريره الشهري عن دراسات الأسواق والذي تناول فيه دراسة وتحليل أداء أسواق الأسهم في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا وأسواق الأسهم العالمية لشهر أغسطس.

وأشار تقرير «المركز» إلى أن معظم البورصات الخليجية قد تراجعت في أغسطس بعد ثباتها نسبيا في يوليو، وأنهت معظم المؤشرات خلال الشهر بأداء سلبي، حيث تراجع مؤشر تداول للبورصة السعودية 3,5٪، تلاه مؤشر أبوظبي العام بتراجع بنسبة 2,3٪ ومؤشر الكويت الوزني بانخفاض بنسبة 1٪.

بينما ارتفع المؤشر القطري بنسبة 3,6٪ في أغسطس مستفيدا من تضمين الأسهم القطرية في مؤشر فوتسي للأسواق الناشئة، إذ قامت فوتسي بالتخفيف من شروط السيولة المطلوبة لتضمين أسهم الشركات القطرية الممتازة في المؤشر، لتشهد أسهم هذه الشركات ارتفاعا حادا الشهر الماضي. ومع تراجع معظم المؤشرات الرئيسية في أسواق المنطقة، أنهى مؤشر ستاندرد آند بورز لدول مجلس التعاون في أغسطس متراجعا بنسبة 1,2٪ ليصل إلى 90 نقطة.

ومن جهة أخرى، وعلى الرغم من ارتفاع أسعار خام برنت بنسبة 10,7٪ الشهر الماضي، تأثرت الأسهم السعودية بالشعور السلبي السائد في أوساط المستثمرين الناتج عن عدم تمكن دول أوبيك والدول غير الأعضاء في أوبيك من التوصل إلى اتفاق بشأن تثبيت الإنتاج النفطي.

وإلى جانب ذلك، تراجعت القيمة المتداولة في أسواق عمان (ـ1,9٪)، والبحرين (ـ1,2٪)، والأردن (ـ1,4٪)، والمغرب (ـ0,2٪). وكانت أسهم «أوريدو» أفضل الأسهم الممتازة أداء في المنطقة مسجلة ارتفاعا من بداية الشهر حتى تاريخه بنسبة 8,8٪ ومن بداية السنة حتى تاريخه بنسبة 36,9٪. وبالإضافة إلى ذلك، حققت أسهم كل من دبي (0,6٪) ومصر (1٪) مكاسب قليلة مقارنة بالشهر السابق.

وكان أداء أسهم الشركات الممتازة متفاوتا في شهر أغسطس، حيث أنهت شركة دي بي وورلد وشركة أوريدو الشهر محققة مكاسب بنسبة 8,8٪ و8,1٪ على التوالي. وكانت 4 من الشركات الخمس الأعلى مكاسب شركات قطرية، حيث ارتفعت أسهم بنك قطر الوطني وشركة صناعات قطر بنسبة 7,5٪ و6,1٪ على التوالي.

وتركز إقبال المستثمرين على أسهم الشركات القطرية كبيرة القيمة السوقية بعد إعلان فوتسي في 24 أغسطس 2016 عن تضمينها في مؤشر الأسواق الناشئة. وفي المقابل، كانت الأسهم السعودية الأدنى أداء، مع الانخفاض الحاد في أسهم البنك الأهلي التجاري وشركة الاتصالات السعودية بنسبة 8٪ و6,5٪ على التوالي في شهر أغسطس.

وقد تراجعت أرباح شركة الاتصالات السعودية للنصف الأول 2016 بنسبة 16٪ مقارنة بنفس الفترة من السنة السابقة، ما أدى إلى تفاقم النظرة السلبية إلى الأسهم السعودية. ولم تتمكن شركة الاتصالات السعودية الشهر الماضي من تنفيذ خططها للبدء بتقديم خدمة الجوال من الجيل الرابع في مصر والتي كان متوقعا أن تؤدي إلى تحفيز إيراداتها.

ومع تراجع الدخل من النفط، تواجه المصارف في السعودية شحا في السيولة، ومن المتوقع أن تتقلص الودائع الحكومية، وقد بدأت المصارف بجمع رؤوس الأموال من خلال إصدارات السندات لتمويل احتياجاتها، وكل هذه العوامل تتجلى في الانخفاض بنسبة 8٪ في أسعار أسهم البنك الأهلي التجاري، أكبر المصارف السعودية.